www.14october.com

شؤون اقتصادية

اعداد واشراف / أمل حزام

البنك المركزي البريطاني يبقي سعر الفائدة المرجعي عند(0.50 ٪) في أول اجتماع له في 2012

متابعات / بريطانيا:

قرر البنك المركزي البريطاني إبقاء سعر الفائدة المرجعي عند 0.50 ٪ الأدنى منذ تأسيس البنك، مع إبقاء برنامج شراء الأصول عند 275 مليار جنيه ، و جاء هذا القرار مطابقا لكل من القراءة السابقة و التوقعات، و ضمن المساعي لدعم معدلات النمو المتباطئة في المملكة المتحدة.

وتخافتت الضغوط على البنك المركزي البريطاني خاصة بعد أن قام بنهاية العام الماضي بالاعلان عن توفير آلية جديدة لضخ السيولة بالجنيه للأسواق المالية في حال استمرت الضغوط الاستثنائية التي تواجهها الأسواق المالية وسط شدة شروط الائتمان بين البنوك البريطانية.

وأكد البنك أن هذه الإجراءات لتعزيز السيولة بالجنيه الإسترليني في الأسواق و أن الآلية الجديدة التي أطلق عليها آلية ضمانات إعادة الشراء الممتدة» (Extended Collateral Term Repo) سوف تمكن البنك من توفير السيولة بالجنيه الإسترليني لمدة شهر.

لم يعد البنك المركزي البريطاني يواجه الضغوط نفسها بعد التسارع في معدلات النمو و لو كان طفيفا، فقد نما الناتج المحلي الإجمالي في المملكة خلال الربع الثالث من العام الجاري بنسبة 0.50 ٪ مقارنة بالقراءة السابقة (الربع الثاني) بنسبة نمو 0.1 ٪، و هذا النمو خلال الأشهر الثلاثة أشهر المنتهية في أيلول جاء مدعوما من مخرجات القطاع الخدمي في المملكة.

أن هذا التحسن النسبي في وتيرة النمو في المملكة يخفف من الضغوط على صانعي القرار لدعم مستويات النمو في البلاد، ما يدحض التوقعات بقيام البنك بأي حركة تحفيزية جديدة على الرغم من الانكماش الذي شهده قطاع الصناعة في البلاد خلال الأشهر الماضية، متأثرا بالانخفاض الكبير في الصادرات مع تراجع مستويات الطلب العالمي.

ويبقى التركيز في المملكة المتحدة على تخفيض العجز في الميزانية العامة وسط تفاقم أزمة الديون التي باتت تهدد المملكة، خاصة أن المملكة لم تستطع حتى الوقت الراهن بلوغ المستويات المستهدفة من عجز الميزانية العامة ما اضطر الحكومة إلى تمديد الفترة اللازمة للخطط التقشفية.

وتواجه المملكة أيضا خطرا محدقا بعد الارتفاع الكبير في مستويات التضخم في البلاد فوق 3.0 ٪، وهذا بتأثير من ارتفاع أسعار الطاقة و سياسة التخفيف الكمي التي أقرتها البلاد، و لكن البنك المركزي البريطاني يركز في الوقت الراهن على دعم مستويات النمو في البلاد خاصة مع توقعاته بعودة معدلات التضخم للانخفاض خلال العام المقبل، و على ما يبدو أن هذه التوقعات بدأت تصدق خاصة مع تراجع معدلات التضخم إلى 4.8 ٪ خلال الشهر الماضي من 5.0 ٪. ويبقى البنك المركزي البريطاني محصوراً بين المطرقة و السندان، فمسيرة النمو البريطاني تعد هشة نوعاً ما و إحدى سبل دعمها هي خفض أسعار الفائدة أو رفع برنامج شراء الأصول، إلا أن هذه الأفعال سيكون تأثيرها مباشراً و قوياً جداً على مستويات التضخم المرتفعة جداً .

القائم بأعمال الرئيس التنفيذي لمؤسسة موانئ خليج عدن في حديث لصحيفة 14 أكتوبر :-

توقيع اتفاقية تطوير وتشغيل المنطقة الصناعية بعدن أهم إنجازات 2011م

إعادة نشاط رصيف للزيوت النباتية في الميناء

تضمن التقرير السنوي لنشاط مؤسسة موانئ عدن اليمنية لعام 2011م عدداً من المشاريع الاستثمارية بتمويل من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي منها استكمال المرحلة الثانية من ميناء الشحر السمكي بكلفة تقدر بنحو 4.825 مليون دينار كويتي واستثمارات دبي العالمية في محطة إعادة للحاويات بتخطيط موانئ دبي العالمية وحكومة جيبوتي للاستثمار لزيادة القدرة الاستيعابية للميناء بثلاثة أضعاف وشراء مزيد من معدات المناولة منها رافعتان جسريتان وأربع رافعات ساحة عملاقة بقيمة 30 مليون دولار.

وأوضح القبطان سامي سعيد فارع القائم بأعمال نائب الرئيس التنفيذي لمؤسسة موانئ خليج عدن اليمنية أن المهندسين المختصين في الدائرة الفنية ينهون البرنامج التدريبي والتشغيلي لزورق المسح (براقة) مؤكداً أن هذا الزورق تم توريده من قبل شركة ريفرا في دولة الإمارات العربية المتحدة (الشارقة) وإعادة تأهيل الموظفين المختصين في الدائرة الفنية.

لقاء/ محررة الصفحة

القبطان / سامي سعيد فارع

برنامج تدريبي وتشغيلي لزورق المسح (براقة)

جدير بالإشارة إليه ان هذا الزورق يعد الأول من نوعه في تاريخ مدينة عدن وكذا موانئ الجمهورية وبعض الموانئ المجاورة لما يحتويه من إمكانيات هائلة للقيام بأعمال المسح البحري المختلفة والدقيقة بواسطة أجهزة متطورة جداً وأنظمة ملاحية ذات دقة عالية تسمح للزورق بالحركة في مناطق ونقاط المسح المطلوبة بسلاسة ودقة.

وأشار القبطان سامي إلى أن قيادة المؤسسة أصدرت قراراً بتشكيل لجنة لمعادلة شهادات الكفاءات المهنية لموظفي المؤسسة، وتلخصت مهامها في حصر الشهادات المهنية ووضع المعالجات الكفيلة بمعادلتها وفقاً للنظم المتبعة ومساعدة الأيادي العاملة التي تملك الخبرة العملية والكفاءة المهنية في تحسين وضعها الوظيفي، وبناء على ذلك القرار تم تكليف لجنة فنية مشكلة من إدارة المعايير والجودة ومختصين من مكتب وزارة التعليم الفني والتدريب المهني م/عدن لإجراء اختبارات تحقيق مهنة متوافقة مع دليل التوصيف والتصنيف المهني المطلوبة من قبل المؤسسة وغير المتوفرة في المعاهد الصناعية.

وأضاف أن قرار وزير النقل/ خالد إبراهيم الوزير رقم (1) للعام الماضي 2011 بشأن لائحة تعرفة رسوم وأجور الخدمات والتسهيلات في المؤسسة ساهم في تذليل الصعوبات وتحديد الرسوم والأجور المحصلة من السفن والتي تشمل رسوم المساعدات الملاحية ورسوم الميناء وأجور الإرشاد والأجور المحصلة من السفن التي تشمل رسوم المساعدات الملاحية ورسوم الميناء وأجور الإرشاد وأجور القطر وأجور الربط وحل الربط وأجور أشغال المربط وأجور شحن وتفريغ السفن وأجور مناولة البضائع الخاصة ورسوم الركاب وأجور الخدمات المساعدة للسفن ورسم المغادرة ومجموعة الرسوم والأجور المحصلة على البضائع وأجور مناولة البضائع على الرصيف وأجور تخزين البضائع وأجور الخدمات الأخرى ورسوم التراخيص والتصاريح والغرامات المالية للمخالفات.

تحقيق التكامل المطلوب

وقال القبطان سامي ان من أهم الإنجازات عام 2011 توقيع اتفاقية تطوير وتشغيل المنطقة الصناعية بعدن المنطقة الحرة مع شركة (عدن جلف) للتطوير والمحدودة.

إحدى شركات مجموعة هائل سعيد أنعم وشركاءه وتشمل الاتفاقية تطوير وتشغيل المنطقة الصناعية والتخزينية اللوجستية السكنية بالمنطقة الحرة وتحقيق التكامل المطلوب والربط بين أنشطة ميناء عدن للحاويات ومطار عدن الدولي وبقية المناطق الصناعية في المنطقة الحرة كونه سيحتوي على تسهيلات لوجستية عالية المستوى تتوافق مع متطلبات تطوير عدن وتحويلها إلى قاعدة لوجستيه صناعية ومحور عالمي للنقل البحري والجوي في الإقليم.

واستمر في حديثه قائلاً إن رصيف الزيوت النباتية في ميناء عدن كان في السابق يدير 13 منصة لتموين البواخر بالوقود في الستينيات من القرن الماضي بسبب موقعه المتميز على خط الملاحة الرئيسي مؤكداً انه قد احتل المركز الثاني بين الموانئ العالمية في أنشطة التموين. ومنذ ذلك الحين أصبحت السفن اكبر حجماً ومتوسط حمولة السفن التي تزور عدن في الـ (15) سنة الماضية ازداد من (11.000) طن إلى (20.000) طن من الحمولة الإجمالية وتغير الشحن البحري الدولي سنوياً حيث حلت سفن الحاويات بدلاً من سفن البضاعة العامة الصغيرة

التي كانت تزور ميناء عدن قبل 50 سنة ومن حسن الحظ أن ميناء عدن يمتلك القدرة على التغير كلما تغيرت تكنولوجيا النقل مؤكداً انه منذ نهاية عام 1990م تم إنشاء أرصفة للحاويات قادرة على التعامل مع سفن يبلغ عمق غاطسها 15 متراً وأرصفة البضائع الصلبة قادرة على التعامل مع سفن في حجم سفن البانامكس مع تغير أعمال تموين السفن وانخفاض عدد أرصفة التموين بالنفط لإفساح الطريق للحاويات وغيرها من العمليات.

استخدام إحدى المنصات للزيوت

وأضاف فارع في حديثه قائلاً : انه مع اقتراح شركة خليج عدن لزيوت الطعام استخدام إحدى هذه المنصات للزيوت ولكن من نوع آخر كفرصة جديدة لاستخدام المنصات مع تطوير مرسى مناسب لسفن الزيوت السائبة الكبيرة بحيث يمكن ربطها وتفريغ حمولتها من الزيوت مباشرة إلى المصنع ويعتبر هذا تطوراً مدهشاً لليمن ولعدن ، مؤكداً أن هذا سيساعد في التحكم بكلفة زيوت الطعام التي تدخل البلاد وسيوفر من جانب آخر فرص عمل للناس الذي يعيشون في عدن ويطور العمل المنشود للميناء.

كما شهد ميناء عدن عدداً من الزيارات والاتفاقيات الدولية والمحلية مع عدد من الشركات العالمية لتعزيز التعارف وتطويره في مختلف مجالات النقل.

من جانب آخر استقبل رصيف السياح عدداً من الزيارات لمجموعة يخوت (فاسكو دجاما).

ضمان أمن حدود اليمن

واختتم القبطان سامي لقاءنا حول ضمان امن حدود اليمن والتي أصبحت قضية ساخنة بالنسبة لكافة الدول من جميع أنحاء العالم بحيث أصبح الأمن في اليمن يلاقي اهتماماً عالمياً متزايداً منذ محاولة قصف الطائرة القابعة بجوار مطار دالاس بتاريخ 25 ديسمبر 2009م حيث يحصل اليمن اليوم على مساعدة من المنظمة الدولية للهجرة من خلال احد المشاريع الممولة من قبل الاتحاد الأوروبي وتتمتع المنظمة العالمية للهجرة بخبرة في قضايا الأمن الحدودي الكامل حيث تقوم بتقييم الأمن الحدودي الكامل من خلال تفحص الإجراءات والمعدات والعوامل الأخرى ذات العلاقة بإدارة الحدود الوطنية.

نافذة

المرأة اليمنية ودورها في التنمية

أمل حزام المذحجي

المرأة تلعب دوراً فعالاً في إحداث تغييرات نوعية وكمية ، ومن هنا نريد أن نسلط الضوء على المرأة اليمنية ودورها في مسيرة التنمية رغم الضعف الواضح في عدد كبير من المهارات الأساسية التي تمكنها من خوض التجربة في جميع الجوانب الاقتصادية والثقافية والسياسية والاجتماعية من اجل رفع قدراتها المهنية بعيداً من التفرقة بين الذكور والأناث.

وحدد تقرير التنمية الإنسانية 2003م، أركان بناء المعرفة بإطلاق حريات الرأي والتعبير والتنظيم وضمانها بالحكم الصالح،النشر الكامل لتعليم راقي النوعية، توطين العلم وبناء القدرة الذاتية في البحث والتطوير والثقافي في جميع النشاطات المجتمعية، التحول الحثيث نحو نمط إنتاج المعرفة في البنية الاجتماعية والاقتصادية العربية، تأسيس نموذج معرفي عربي عام أصيل منفتح ومستنير.

ومن خلال هذه الأركان الخمسة يمكننا التطرق إلى واقع دور المرأة اليمنية في التنمية من خلال مشاركتها السياسية، علماً أن المرأة تشكل ما يزيد على 50 ٪ من إجمالي السكان في مختلف المراحل العمرية للهرم السكاني.

أما بالنسبة للفئة العمرية الناشطة القادرة على العطاء والإنتاج تتمركز في الفئة العمرية (15 - 64 سنة).

هناك تقارير خاصة توضح مشاركة المرأة في الانتخابات كناخبة أو مرشحة ، لكنها تظهر عدم وجود المساواة،حيث لم تشارك سوى ما يبلغ نسبته (14.4 ٪) ممن يحق لهن التصويت، ولم تتمكن من الوصول إلى قاعة البرلمان سوى مرشحة واحدة في انتخابات عام 2003م.

وبالرغم من ضرورة تواجد المرأة في المجتمع المدني و الأحزاب إلا أنها على الواقع العملي ما زالت غائبة في الساحة السياسية.

في الحقيبة الوزارية لم تحظ في التشكيل الحكومي السابق والتشكيل الحكومي المعلن في عام 2003م حتى 2011 سواء باربع حقائب وزارية.

وفي السلطة التنفيذية لم تتسع رقعة كافية لدعم خوض المرأة المنافسة الشريفة المبنية على الكفاءة والمهارة والقدرات والكفاءة، إلا أن أعداداً ضئيلة منهن في مراكز قيادية (مدير عام – وكيل وزارة) وهناك أعداد من النساء تخطين في مراتبهن الوظيفية درجة وزير إلا أن درجاتهن الفعلية لا تتعدى درجة مدير عام.

وفي السلك الدبلوماسي يشغلن وظائف إدارية محدودة، ولم تحصل سوى امرأة واحدة على فرصة العمل كسفيرة في إحدى الدول الأوروبية الكبرى.. بالرغم من وجود أعداد من النساء العاملات في هذا السلك يحملن درجات وزير مفوض ومستشار، ولم تسنح لهن الفرصة لبلوغ درجة سفير.

ضعف مشاركة المرأة في التنمية بالدرجة الأولى يأتي بسبب أميتها وجهلها وتدني التحاق المرأة بالتعليم وقلة التوعية حول أهمية دورها في المجتمع ومعرفتها بواجباتها وحقوقها نحو المجتمع.

وهناك عدد من الأسباب التي تلعب دوراً مباشراً في عدم مشاركة المرأة اليمنية في الساحة السياسة منها ما هو مرتبط بحاجة الأسرة لوجود المرأة في البيت، عدم قدرة الأسرة على تعليم الأطفال بسبب احتياجاتهم المادية والأعباء المالية التي تقف عائقاً مباشراً أمام الأسرة، تزويج الصغار، ومنها ما ترتبط بحاجة الأسرة إلى عمل الإناث في المنزل والحقل في الريف وغيرها من أسباب اجتماعية أخرى.

ونرى أن الاقتصاد وتطوره مرتبط مباشرة بالتعليم والصحة لإنشاء أجيال قادرة على العطاء وواعية لدور المرأة في المجتمع تحت رعاية الحكومة واهتمامها المباشر بتحسين المستوى المعيشي لدى أفراد المجتمع، وإعداد برامج تطويرية لدعم حملات التوعية بأهمية تعليم البنات من أجل رفع مستوى الوعي الاجتماعي خاصة في المناطق الريفية.

وفي الاختتام مازالت المرأة اليمنية تصارع في جميع الساحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بسبب قلة الوعي وهيمنة العنصر الذكوري غير الواعي بمسؤولية ذلك وآثارها السلبية في جميع مجالات الحياة .

التداول السلمي عن طريق الانتخابات هو الوسيلة الحضارية لبناء يمن الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان

اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء